المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٨٩

يوميـــات

تحية طيبة وبعد .

اسمحوا لى ان اهنئكم على مجموعة مقالاتكم عن شركات توظيف الاموال التى اتسمت بالشجاعة والصراحة ، ووضعت النقط فوق الحروف دون محاولة لمجاملة الحكومة او الجمهور . الامر الذى نفتقده فى اكثر ما نقراه هذه الايام .

ويهمنى هنا ان اشير إلى نقطة هامة لم تذكروها فى مقالاتكم . وهى نقطة سبق لى ان اوضحتها فى مقال نشر فى الاهرام فى اوائل عام ١٩٨٥ . وهى تتعلق بتاثير شركات توظيف الاموال على سوق المال فى مصر وبالذات على بورصة الاسهم والسندات والتى تعتبر الوعاء الشرعى المنظم الوحيد لاستيعاب المدخرات . ان المتابع لاسعار الاسهم فى البورصة خلال السنوات الثلاث الاخيرة يلاحظ انها قد انخفضت انخفاضا شديدا . ليس له ما يبرره من حيث الوضع المالى لهذه الشركات وقد كان ذلك نتيجة لاقبال المستثمرين على بيع اسهمهم بأى سعر وتحويل مدخراتهم الى شركات التوظيف جريا وراء العائد المرتفع . اى ان التاثير السلبى لهذه الشركات قد تعدى ضياع اموال المودعين الى تخريب القنوات الشرعية التى كان يجب ان توفر لها الدولة مقومات النجاح .

ان المراقب للتطور العالمى لاسواق المال سوف يكتشف بسرعة ان الدول التى نجحت فى استيعاب مدخرات مواطنيها فعلت ذلك عن طريق تنشيطها وحمايتها لاسواق الاوراق المالية وفتحها للمستثمرين الخارجين . ويكفى ان نشير الى بورصات كوريا الجنوبية وسنغافورة . بل وماليزيا وتايلاند ، لكى نبرهن على ان الوسيلة المثلى ، وقد تكون الوحيدة ، لاستيعاب فائض المدخرات سواء على مستوى الافراد او المؤسسات هى وجود بورصة اسهم وسندات نشيطة ومفتوحة تحميها قوانين رادعة لمنع التلاعب .

ولا يتسع المجال هنا لتحديد ما يمكن ان تقوم به الحكومة من خطوات نحو تنشيط البورصة - وهى كثيرة - والمهم ان نعى الدرس وان تبدأ الدولة فى مراجعة القواعد والقوانين ، بل والسياسات الاقتصادية بوجه عام ، بما يؤدى الى اقبال المستثمرين . سواء المصريون او غير المصريين على إستخدام البورصة كوسيلة فعالة تؤمن للمدخر مجالا لتنمية امواله وتوفر للشركات مصدرا لتمويل مشروعاتها .

مع خالص تقديرى واحترامى

د . محمد تيمور

أحمد بهاء الدين

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية